البحث فيه، لأن اسرائيل لم تتلق، رسمياً، اية اقتراحات مصرية» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٩/١٩٨٩). مع ذلك، اعترف شامير باطلاعه على المبادرة والاقتراح بعقد اللقاء: «انني، بالفعل، على علم بتلك النقاط؛ لكنني لا اعتقد بأنها تقدّم أية مساعدة لنا» (**المصدر نفسه**). امّا وزير الخارجية، موشي ارنس، فقال، رداً على سؤال خلال جلسة لجنة الخارجية والامن بشأن موضوع المبادرة المصرية: «حتى الآن، لم نتلق من المصريين اية مبادرة او اقتراح». وقال، ايضاً، انه طالما لم يطالب اي من وزراء الحكومة، حتى الآن، بتغيير، او تعديل، الموقف الاصلي للحكومة في موضوع مبادرة السلام، فانه يتوجب على جميع الوزراء مواصلة دعم المبادرة الحكومية، والكفّ عن الادلاء بتصريحات «ايجابية» بشأن مبادرات اخرى، على غرار مبادرة النقاط العشر (**معاريف**، ١٣/٩/١٩٨٩).

لكن هذا الجدل بشأن الجانب البروتوكولي في الموضوع، تهرّباً من اتخاذ موقف محدّد، لم يعد مطروحاً في اعقاب قيام السفير المصري في تل ـ ابيب، محمد بسيوني، رسمياً، بتسليم نص مبادرة النقاط العشر، وكذلك الاقتراح بعقد لقاء بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني، لاجراء حوار بين الجانبين في موضوع الانتخابات في المناطق الفلسطينية المحتلة. وذكر بعض الصحف الاسرائيلية ان الرئيس مبارك يقترح ان يتم اللقاء تحت الرعاية المصرية، او الاميركية، او الاميركية ـ السوفياتية (**يديعوت أحرونوت**، ١٧/٩/١٩٨٩). وقال السفير المصري، لدى تسليمه نص المبادرة المصرية والاقتراح الى وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، في الخامس عشر من ايلول (سبتمبر) الماضي، ان بلاده، وعلى الرغم من اعتقادها بأن «النقاط العشر سبق وقدمت الى اسرائيل، من طريق وفد الكونغرس الاميركي، قبل بضعة اسابيع، الّا انه تقرر تسليم الوثيقة رسمياً، لأن الوزير ارنس قال ان اسرائيل لم تتلق نص المبادرة بشكل رسمي» (**المصدر نفسه**) (انظر نص بنود المبادرة في هذا العدد، ص ١١٩).

لكن بعض المصادر الصحفية الاسرائيلية اشار الى اختلافات في الصياغة، وكذلك في ترتيب البنود، بين الصيغة التي قدمها وتلك التي سبق للصحف الاسرائيلية ان نشرتها قبل تقديم المبادرة رسمياً الى الحكومة الاسرائيلية. وتتلخص الاختلافات في الصياغة بين الوثيقتين في انه حذف اسم اسرائيل من الفقرة التي تقول ان العملية السياسية تهدف الى توفير الأمن لدول المنطقة. كذلك اضيف، في الصيغة الثانية، مطلب تحديد موعد مسبق ومحدد لبداية البحث في التسوية النهائية؛ وتمّ ايضاً، شطب الاشارة الى التسوية المرحلية، اضافة الى مطالبة اسرائيل بايقاف كل نشاط استيطاني، بينما تحدثت الصيغة الاولى عن الامتناع عن اقامة مستوطنات جديدة خلال فترة المفاوضات (**المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٨٩).

وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان رئيس الحكومة، شامير، قد لفت نظر وزير الدفاع، رابين، الى هذا الامر، خلال آخر جلسة للطاقم السياسي الرباعي، قبل سفر رابين الى القاهرة، وذلك في سياق تدعيمه لوجهة نظره بأن لا وجوب للتسرع في تقديم رد على تلك المبادرة (**المصدر نفسه**).

وبالفعل، طلب الوزير رابين، في سياق المحادثات التي اجراها مع الرئيس مبارك، توضيحاً لهذا الامر، وبخاصة الى خلو الصيغة الجديدة من ذكر اسم اسرائيل في سياق البند الذي يتحدث عن ضمان الأمن لدول المنطقة. لكن الرئيس المصري اكتفى ـ حسبما نقله بعض المصادر الصحفية ـ بالرد، مؤكداً ان الصيغة الاولى التي نقلها وفد الكونغرس الاميركي الى الحكومة الاسرائيلية، هي الصيغة المقبولة منه (**معاريف**، ١٩/٩/١٩٨٩).

وتحدثت الصحف الاسرائيلية، باسهاب، عن كيفية، «ولادة» مبادرة النقاط العشر، وكيف ارفق بها الاقتراح المصري بعقد اللقاء. وجاء في تقرير بهذا الشأن ما يلي: «في حزيران (يونيو) زار اسرائيل وفد من الكونغرس الاميركي برئاسة عضو الكونغرس وليام غراي. وكان اعضاء الوفد زاروا القاهرة قبل ذلك، حيث التقوا بالرئيس المصري، مبارك، الذي طلب منهم ان يبحثوا مع كل من شامير وبيريس وارنس ورابين في موقف اسرائيل من مبادرة النقاط العشر التي طرحها، والتي تشكل رد مصر على المبادرة السياسية، للحكومة الاسرائيلية، التي أقرّت بأغلبية كبيرة، في ١٤/٥/١٩٨٩.

«والتقى اعضاء الوفد بكل من شامير